

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٦٥

الثلاثاء، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارنيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/281)

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2016/288)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1609542 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/281)

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/288)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/281، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2016/288)، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم إحاطة

إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في مالي، بُعِدَ الزيارة الهامة التي قام بها المجلس إلى مالي وإلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في بداية شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي لجمهورية مالي، السيد عبد الله ديوب. أغتنم هذه الفرصة لأنقل إليه رضا إدارة عمليات حفظ السلام على التعاون الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وكما لاحظ أعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم الأخيرة إلى مالي، وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2016/281) فقد أحرز في الأسابيع الأخيرة تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومتابعة للاجتماع التشاوري للجنة المعنية بمتابعة الاتفاق، الذي عقد في الجزائر العاصمة في ١٨ كانون الثاني/يناير تحت رعاية وزير الخارجية الجزائري السيد لعمامرة، أنشأت السلطات المالية في ١٩ كانون الثاني/يناير بشكل رسمي إقليمين جديدين، وهما تاودني وميناكا،. وفي ٢٧ شباط/فبراير، دعا الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا إلى عقد اجتماع في باماكو مع تنسيقية الحركات الأوزادية وائتلاف "تحالف" الجماعات المسلحة، أعلنت خلاله الأطراف بأنها قد وضعت جدولا زمنيا للتنفيذ في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، مع التركيز على إقامة سلطات مؤقتة في الشمال، وتحسين الظروف الأمنية، والتنفيذ السريع لأحكام اتفاق السلام، ذات الصلة بالأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، وتجميعها.

وعقب مشاورات مطولة بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، الذي جرى بالمناسبة توسيعه ليشمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بشأن عملية إنشاء السلطات المسؤولة عن الإدارة، والبلديات والدوائر البلدية، ومناطق الشمال خلال الفترة الانتقالية، اعتمدت الجمعية الوطنية في ٣١ آذار/مارس، قانونا لتعديل قانون البلديات الإقليمية. وأعقب ذلك اعتماد مرسوم بشأن طرائق تنفيذ السلطات المؤقتة في البلديات الإقليمية.

أدعوها إلى القيام من دون تأخير بتقديم قائمة باسماء ممثليها إلى لجنة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، ومما لا يقل أهمية عن ذلك أيضا، تقديم قائمة باسماء المقاتلين الذين سيكونون جزءا من عملية التجميع. وفي ذلك الصدد، ستواصل البعثة الاضطلاع بدورها الكامل في تيسير هذه العملية كجزء من ولاية المساعي الحميدة. لذلك، أحث الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق على الإسراع في وضع جدول زمني لتنفيذ جميع المسائل المتعلقة الواردة في اتفاق السلام.

عندما قدمت سابقا إحاطتي الإعلامية في مجلس الأمن (انظر S/PV.7600)، حذرت من مغبة الحالة الأمنية المقلقة في مالي. فكل يوم يمر بدون تنفيذ اتفاق السلام إنما هو يوم ينطوي على مكاسب بالنسبة للجماعات المتطرفة والإرهابية التي تراهن على فشل عملية السلام في مالي والاستهداف العشوائي لممثلي دولة مالي، والجماعات الموقعة على الاتفاق، والقوات الدولية، وعملية بارخان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن احترامي وإجلالي لضحايا الهجوم المروع الذي شنته الجماعات الإرهابية على كيدال في ١٢ شباط/فبراير. لقد قضى العديد من حفظة السلام الغينيين في ذلك الهجوم على معسكرنا. أود أيضا أن أعرب عن احترامي وإجلالي للضحايا في صفوف قوات الدفاع والأمن في مالي الذين دفعوا ثمنا باهظا لمواجهة الهجمات المتكررة التي تشنها حركة أنصار الدين وحركة المرابطين. وعلينا أيضا أن نذكر، كما نقول كل يوم تقريبا، أن التأخير في تنفيذ اتفاق السلام واستمرار انعدام الأمن يؤثران أيضا على التفاعلات الطائفية المستمرة في الزيادة، ولا سيما في منطقتي غاو وموبتي، مع عواقب تنذر بالخطر في بعض الأحيان بالنسبة للسكان المدنيين.

بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة والأطراف الموقعة على الاتفاق والتزامها بالإسراع في تنفيذ

تحدد كل هذه النصوص سير عمل الإدارات الانتقالية، التي ستتألف من ممثلين عن الحكومة وتنسيقية الحركات الأوزادية والائتلاف، وستقتصر على البلديات والدوائر البلدية وعلى مناطق غاو وكيدال وميناكا وتاودني وتمبكتو. ولذلك فإن هذه المرحلة هي مرحلة حاسمة وينبغي الترحيب بها. ويتوقف الأمر الآن على الأطراف لتنفيذ هذا القانون في أقرب وقت ممكن، وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ بنود هامة أخرى من اتفاق السلام، لا سيما بشأن مسائل الدفاع والأمن.

ولتغطية جميع هذه التطورات المؤسسية، أود أيضا أن أشيد بتعيين الحاكم الجديد في كيدال، السيد أغ أحمدو، في ٢٣ آذار/مارس عقب عملية مشاور مع الجماعات الموقعة على الاتفاق. وسيرمز وصوله إلى كيدال، إلى العودة التدريجية لإدارة الدولة. وأود أنؤكد للمجلس أن البعثة لن تدخر جهدا من أجل تيسير التنفيذ الكامل لجميع هذه التدابير.

وعلى الرغم من التدابير الهامة التي اتخذت في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما إنشاء لجان الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمخصصات الحكومية للتجميع الأولي للجماعات المسلحة الموقعة؛ وتشديد مواقع التجميع الأولي الثلاثة الأولى وبداية العمل على خمسة مواقع أخرى هذا الأسبوع، فإن التقدم المحرز في مجال قوات الأمن لا يزال بطيئا جدا، نظراً للتحديات الأمنية في شمال مالي.

بعد ١٠ شهور تقريبا من توقيع الاتفاق في أيار/مايو، من الملح العمل بسرعة على تفعيل آلية التنسيق التشغيلية، وقبل كل شيء، البدء بالدوريات المشتركة التي ستؤدي دورا حاسما في ضمان عملية التجميع، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى أنها تجعل الأمور واضحة للعيان بالنسبة للسكان. لذلك أناشد الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق العمل على تهينة الظروف اللازمة للاضطلاع بتلك الخطوات. أما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة ذاتها، فإني

ذلك تلك التي تقوم بها بالتعاون مع الجيوش التابعة للبلدان المجاورة، بوركينا فاسو، وموريتانيا والنيجر، كجزء من المبادرة الإقليمية لمجموعة بلدان الساحل الخمسة، وبدعم من عملية برخان الفرنسية للقيام بالعمليات بغية الحد من تأثير الجماعات الإرهابية في المنطقة دون الإقليمية. إن بعثة الأمم المتحدة في مالي تواصل من جانبها جهودها المكثفة لتحسين قدرات وحداتها على زيادة تنقلها وزيادة تكييف القدرات المتاحة لديها في مجالي الاستخبارات والحماية للتصدي للتهديد المتغير لمراقبتنا وجميع موظفينا.

إننا إذ نواجه ذلك التهديد، في وقت كانت فيه عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا بصدد التغيير، أخذ انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يمثل تهديدات كامنة للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نحن على استعداد لمواصلة العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال الاستخبارات ومراقبة الحدود والأمن، بغية الإسهام في احتواء توسع التهديد الإرهابي. وألاحظ أن الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية قد مكنت بالفعل من تفكيك بعض الخلايا الإرهابية، فضلا عن قيام السلطات المالية باعتقال زعيم حركة أنصار الدين في المنطقة الجنوبية، سليمان كيتا، فضلا عن قصف المشتبه بهم في الهجوم على غراند باسام. وبالطبع، كان كل ذلك جزءا من العمليات المستقلة.

لا بد لنا من أن نضع في اعتبارنا البيئة غير المواتية الموزوعة فيها البعثة، وهي بيئة تضرب جذورها في المسائل المتعلقة بالإدارة السياسية والأمنية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولهذا السبب، أود، يا سيادة الرئيس، أن أثني على مبادرة الصين إلى تنظيم مناقشة مفتوحة في ٢٥ نيسان/أبريل بشأن مسألة بناء السلام في غرب أفريقيا، وأثق بأن ذلك سيمكننا من مواصلة

الاتفاق، وأثني عليها لأنه لا يوجد لدي أدنى شك في ذلك، فإن التحدي اليوم يتعلق بالثقة بين الأطراف التي يجب تعزيزها. ومن هذا المنطلق، يؤسفني أن امتدى كيدال الذي كانت الغاية منه في البداية الجمع بين كل الأطراف الموقعة على الاتفاق، والذي كان لي شرف حضوره، قد تحول في نهاية المطاف إلى اجتماع داخلي للجنة المعنية بمتابعة الاتفاق الذي انعقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس. ومع ذلك، وبالنظر إلى نتائج الاجتماع، هناك أمل في أنه قد مهد السبيل أمام تعزيز التماسك في صفوف الجماعات المسلحة، فضلا عن التزامها المتجدد بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام وفي أوانه. إن البداية الفعالة لعمل السلطات المؤقتة إشارة على عودة الخدمات الحكومية في شمال البلد. فكما ذكرت، فإن إطلاق الدوريات المشتركة وعمليات التجميع، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تشكل خطوة رئيسية في الاستعادة التدريجية للخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، وتمكين القطاعات السكانية الأشد ضعفا من الاستفادة من مكاسب السلام الذي تنتظره على أحر من الجمر. ونشجع حكومة مالي على أن تبدأ على جناح السرعة بالعملية التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية المنصوص عليه في اتفاق السلام، وهي عملية ينبغي لها أن تسهم في عملية سلام أكثر شمولاً فيما يتعلق بشواغل القوى الأخرى لشعب مالي.

إن تزايد انعدام الأمن في شمال مالي، بل أيضا في المنطقة الوسطى لموبتي، وزيادة الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية، كما تجلّى في الهجمات التي وقعت في واغادوغو في نهاية العام الماضي وتلك التي وقعت في غراند باسام في كوت ديفوار، في منتصف آذار/مارس، كلها يجب أن تدفعنا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لحالة التهديد الأمني في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نرحب بتزايد الجهود التي تبذلها القوات المسلحة المالية، بما في

وأعرب أيضا عن امتناني لمثله الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، شقيقنا وصديقنا محمد صالح النظيف، الذي تقيم معه حكومة مالي علاقة تعاون جيدة جدا. ونحن نتطلع إلى استمرار هذا التعاون في المستقبل.

كما يسرني أن أشيد بجهود الجزائر، التي ما فتئت تقود الوساطة الدولية وهي رئيسة اللجنة المعنية برصد تنفيذ الاتفاق، وكذلك بجهود الاتحاد الأفريقي، والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وفرنسا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، والولايات المتحدة الأمريكية. وأشكر أيضا جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة، وأود أن أذكر أصحاب الخوذ الزرق الذين سقطوا أثناء تأدية واجبهم، وجميع ضحايا الأزمة في مالي.

إن وفد مالي يحيط علما بتقرير الأمين العام قيد النظر (S/2016/281)، ويود أن يشكر صديقه، السيد إيفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية، وقبل كل شيء على دعمه المستمر لجهود السلام في مالي.

في ما يتعلق بعملية السلام في مالي، أدى مجلس الأمن، كما سبق لي أن ذكرت، عملا مفيدا خلال زيارته الميدانية، لأن الزيارة أتاحت للأعضاء أن يروا بأم العين التقدم المحرز والصعوبات التي لا تزال ماثلة أمامنا، ولكن أيضا الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة وتبادل الآراء معهم بشأن شواغلهم وتوقعاتهم. وقد عززت هذه التفاعلات الصريحة والمباشرة اقتناع حكومة مالي بأنه يقع على عاتق المالين أنفسهم تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبأن يلتزموا التراما ثابتا بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بدعم من المجتمع الدولي.

والتأكيدات التي قدمها رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، في الاجتماع المثمر الذي عقده مع أعضاء

النظر في السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي على نحو أكثر تكاملا وتنسيقا لجميع هذه التهديدات الجديدة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ مجلس الأمن رسميا بأن إدارة عمليات حفظ السلام قد شرعت في إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. وخلال الشهرين المقبلين، سوف نركز على مزيد من الأفكار في مشاوراتنا مع حكومة مالي والشركاء الآخرين. وسوف نتقاسم توصيات الاستعراض الاستراتيجي في التقرير المقبل للأمين العام المتوقع نشره في أواخر شهر أيار/مايو، أي قبل شهر من انتهاء ولاية البعثة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية مالي، السيد ديوب.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن ارتياح وفد مالي لرؤية بلدكم، جمهورية الصين الشعبية، تتراأس مجلس الأمن لهذا الشهر. إن الصين دولة صديقة لمالي وشريكة لها منذ وقت طويل، ونتمنى لها كل النجاح، ونتعهد بتعاوننا الكامل معها خلال فترة رئاستها. وفي الوقت نفسه، أود أن أهني أنغولا، الدول الصديقة لمالي أيضا، على قيادتها المتميزة للمجلس خلال الشهر الماضي، ومن أبرز منجزاتها تنظيمها للزيارة الميدانية في الفترة من ٤ إلى ٩ آذار/مارس والتي قام بها أعضاء المجلس الخمسة عشر، حيث ذهبوا إلى مالي، وغينيا - بيساو، والسنغال. أرحب بالنتائج الإيجابية للزيارة، وأكرر الإعراب عن تهاني وفدي إلى جميع الدول الأعضاء على التبادلات الجيدة مع جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام. واسمحوا لي أيضا أن أحيي الأمين العام بان كي - مون على جهوده الجديرة بالثناء الجارية حاليا باسم السلام والأمن الدوليين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحل الأزمة في مالي.

الإجراءات الرامية إلى التقريب بين البعثة ذاتها وقوات الدفاع والأمن لمالي، فضلا عن المبادرات الإقليمية التي ستدعم جميع تلك الجهود. وكانت توصيات حكومة مالي أيضا موضوع مناقشات مستفيضة كجزء من الاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لاستعراض بعثة مالي، بقيادة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد القاسم واين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئته على تعيينه في هذا المنصب الهام. واستعراض التقرير الفصلي في حزيران/يونيه ٢٠١٦، الذي سترفق به استنتاجات هذا الاستعراض والمقرر لغرض تحديد ولاية البعثة، سيتيح لنا فرصة التعمق أكثر في الشواغل التي تساورنا إزاء البعثة المتكاملة.

وفي هذا المنعطف، أود أن أذكر بهدفنا المشترك ألا وهو أن البعثة، على الرغم من أنها وصلت تقريبا إلى كامل قوامها من حيث القوات وأفراد الشرطة، لا تزال تجهد من أجل الاضطلاع بدورها الكامل في تحقيق الاستقرار في البلد، ودعم حكومة مالي من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة تنفيذًا كاملاً. وبما يتجاوز الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن في مالي، باتت البعثة نفسها الآن هدفا للجماعات الإرهابية. فالحسارة الفادحة التي تزيد على ٨٠ من ذوي الخوذ الزرق الذين قتلوا في مجرد ثلاث سنوات من وجود البعثة، تجعلها للأسف العملية الأكثر دموية لحفظ السلام حاليا. وهذا يفسر سبب اعتقاد حكومة مالي بأن هناك الكثير الذي يعتمد عليه تحديد ولاية البعثة المتكاملة، وسبب وجوب مراعاة الولاية للسياق الأمني الراهن، الذي يتجلى بتصاعد تهديد الإرهاب واشتداد حدته.

إن حكومة مالي، وبما يتناسب مع مسؤولياتها الناشئة عن اتفاق السلام والمصالحة، قد اتخذت سلسلة من الإجراءات التي تركز على المجالات التالية ذات الأولوية. أولا، من حيث الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وهذه القائمة ليست شاملة،

مجلس الأمن بتاريخ ٦ آذار/مارس تؤكد على تلك الروح. ويتذكر الأعضاء أنه في تلك المناسبة، لم يترك الرئيس كيتا أدنى شك تجاه إرادة حكومة مالي وتصميمها على تأدية دورها الكامل في التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام في بيئة خالية من شبح الإرهاب، والتطرف العنيف، وجميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالمثل، وخلال الاجتماع بين حكومة مالي ووفد مجلس الأمن بتاريخ ٥ آذار/مارس، حدد الوزراء مختلف التدابير التي اتخذتها حكومتهم في إطار تنفيذ الاتفاق.

وعليه، بات الأعضاء يملكون جميع المعلومات بشأن تطور عملية السلام في بلدي. ومع ذلك، فإن الجلسة الحالية المعنية باستعراض تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي تعطي وفدي الفرصة للعودة إلى بعض الملاحظات التي أبدتها المجلس أثناء الاجتماع بشأن نتائج تلك الزيارة الميدانية، والتي يشار إليها في التقرير الحالي قيد الاستعراض. وإنني متأكد من أن جميع الأعضاء قد لاحظوا بعض الأمور خلال الزيارة التي قاموا بها. أولا، إنني متأكد من أنهم لاحظوا جوانب التقدم الهامة التي تحققت في تنفيذ الاتفاق، ويعود الفضل بدرجة كبيرة إلى القيادة والجهود الشخصية لرئيس مالي. ثانيا، إنني متأكد من أن الأعضاء لاحظوا أيضا تصاعد الهجمات الإرهابية، التي تشكل اليوم العقبة الرئيسية أمام تنفيذ اتفاق السلام. ثالثا، تأكد الأعضاء أيضا من الحاجة إلى مراعاة الطابع الإقليمي والأقاليمي للتحديات التي تواجه مالي. وأخيرا، أدركوا عدم توافق الولاية الحالية للبعثة مع بيئتها التشغيلية، فضلا عن أوجه القصور التشغيلية للبعثة، ولا سيما من حيث التدريب والمعدات. وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أود أن أذكر بإيجاز أن حكومة مالي، خلال مناقشتها مع وفد مجلس الأمن، ذكرت سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحسين موقف البعثة وجعلها أكثر استباقا.

إن توصيات حكومة مالي تهدف إلى كفالة أن تعمل البعثة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، وأن يتمحور عملها حول

أجل تقديم المساعدة إلى المقاتلين من الحركات الموقّعة تمهيدا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخلال بدئها فعليا. وأشار أيضا إلى تحديد ٢٤ موقعا يتعين إعدادها من جانب البعثة، وبدء تشييد ثلاثة مواقع أخرى.

وفيما يتعلق بالعدالة والمصالحة الوطنية والجهود الإنسانية، أود الإشارة إلى الشروع في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في الشمال، حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك وبالتعاون مع ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية حركات أزوااد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة قد بدأت عملها. وقد اعتمدت حكومة مالي، بغية تحسين شمولها للجميع وزيادة تمثيل الجماعات الموقعة، مرسوماً يقضي بزيادة عدد المفوضين من ١٥ إلى ٢٥.

وينبغي أن أشير أيضاً إلى أنه تم اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز الثقة بين الأطراف، بطرق منها الإفراج عن السجناء. كما تناول وكيل الأمين العام لادسوس مسألة الثقة الهامة جداً، وأعتقد أنه تم اتخاذ خطوات هامة حقاً لتحسين جو التفاهم الهادئ فيما بين الأطراف في مالي، وجميعها الآن في وضع يتيح لها أن تتكلم بصوت واحد وأن تواصل التزامها بتحقيق التنفيذ الشامل والكامل لاتفاق السلام. وقد ذكر السيد لادسوس مسألة حاسمة أخرى هي تنظيم مؤتمر وطني للمصالحة بحلول نهاية العام حتى يتسنى لنا تنفيذ أحكام اتفاق السلام والمصالحة في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بإنشاء لجنة تحقيق دولية، أود أن أؤكد أنه منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ أرسلت حكومة مالي رسالة إلى الأمين العام الذي أبلغ مجلس حقوق الإنسان. وما زلنا بانتظار الرد من الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وفيما يخص الهيئات التي ترصد الاتفاق، أود أيضاً أن أشير إلى أن اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق قد عقدت اجتماعات منتظمة تحسنت شموليتها كثيراً في أعقاب دمج جميع الجماعات الموقعة على الاتفاق في اللجان الفرعية، الأمر الذي يشهد عليه

ولكنني أود التأكيد على بعض الإجراءات - والسيد لادسوس تناول بعضها في إحاطته الإعلامية - عنيت القيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بتعيين محافظين للمنطقتين المنشأتين حديثاً في تاووبيني وميناكا. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه في آذار/مارس ٢٠١٦، تم تعيين محافظ جديد لكيدال، التي كانت بدون حكومة ولاية لقراءة ثلاث سنوات. وأود التوضيح أن جميع المحافظين الثلاثة هم من المجتمعات المحلية في شمال مالي.

وأسترعي أيضاً عناية المجلس إلى اعتماد مجلس الوزراء في ٢٤ شباط/فبراير مشروع قانون ومرسوم يتعلقان بدعوة السلطات المؤقتة إلى إدارة المجتمعات الإقليمية، وبخاصة في المناطق الشمالية من مالي. ويسرني أن أعلن أن الجمعية الوطنية لمالي اعتمدت للتو في اجتماعها المعقود بتاريخ ٣١ آذار/مارس النصوص التي قدمتها الحكومة. وهذه النصوص تنتظر مجرد أن يوافق عليها الرئيس، وقبل كل شيء تعيين قيادة تلك السلطات المؤقتة.

واسمحوا لي أيضاً أن أبلغ المجلس بأننا بدأنا عملية مراجعة الدستور عن طريق وضع مشاريع مراسيم وجدول زمني، ولا سيما من أجل إدراج الأحكام المتعلقة بتنفيذ الدائرة الثانية، وهي أحد العناصر الرئيسية لاتفاق السلام.

وثمة أيضاً المسألة المتعلقة بإجراء الانتخابات المحلية والإقليمية، التي تم إرجاؤها بغية تبني نهج أكثر شمولاً. ونأمل أن تجري تلك الانتخابات في أقرب وقت ممكن، خاصة بعد إنشاء السلطات المؤقتة وحالما تتحسن الحالة الأمنية على أرض الواقع. كما أنشأنا وكالات التنمية الإقليمية وأقمناها في جميع مناطق مالي وفي مقاطعة باماكو.

وبالانتقال إلى مسألة الدفاع والأمن، أسترعي انتباه الأعضاء إلى الإنشاء الفعلي للهيئات المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن مبادرات إصلاح قطاع الأمن. كما أشدد على الجهود التي تبذلها حكومة مالي من

ومما يؤسف له أن التفاؤل الذي ولده توقيع الاتفاق وبدء تنفيذه قد خفّ حالياً نوعاً ما بسبب استمرار بعض التهديدات والتحديات، وفي صميمها الإرهاب والاتجار بالمخدرات وكل شكل من أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء. وكان هذا هو الاستنتاج الذي تم التوصل إليه بالإجماع أثناء زيارة مجلس الأمن إلى مالي والتقييم الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وكما أكد السيد لادسوس من فوره، فالسبب في ذلك هو أن الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية وتجار المخدرات على حد سواء تستهدف بصورة عشوائية المدنيين المسلمين وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية والبعثة المتكاملة وعملية بارخان الفرنسية. وتمتد التهديدات الآن إلى عدة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كما أثبتت للأسف الهجمات الإرهابية الأخيرة في كانون الثاني/يناير في واغادوغو، بوركينا فاسو، وفي آزار/مارس في غراند باسام، كوت ديفوار. وأود أن أكرر لتلك الدول والأسر المنكوبة خالص التعازي والتضامن من شعب وحكومة مالي.

وفي مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى جهودنا الوطنية، ينبغي لنا أن نركز تركيزاً خاصاً على التعاون الإقليمي والدولي. إن قوات الدفاع والأمن في مالي على الخطوط الأمامية من تلك المعركة. وللأسف، فهي لا تزال تدفع ثمناً باهظاً، وينبغي لنا أن نثني على شجاعة أفرادها وتضحياتهم. بيد أن البيئة المعقدة والطابع غير المتكافئ للحرب يعني أن قوات الدفاع والأمن في مالي لا يمكن أن تواجه بمفردها هذا التهديد، الذي يشغلنا جميعاً. وهي بحاجة إلى الدعم من شركائها في مجال اللوجستيات والمعلومات الاستخباراتية والتعاون النشط الرامي إلى تعزيز قدرتها العملية للتدخل على أرض الواقع. وأود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لفرنسا على العمل الممتاز لقوة بارخان في الكفاح ضد الإرهاب وعلى كل التضحيات التي قدمتها.

الاجتماع السابع للجنة يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس، والتي استطاعت من خلال الجهود التعاونية للأطراف المالية تسوية مسألة تمثيل الكيانات بموجب المادتين ١٠ و ٢٤ من نظامها الداخلي وأن تعتمد ميزانية. وأود أن أسلط الضوء أيضاً على إنشاء آلية وطنية لتنسيق ورصد تنفيذ اتفاق السلام من خلال إنشاء لجنة تنسيق وطنية لتنفيذه، يرأسها رئيس الوزراء، وهي أيضاً مفتوحة أمام الجماعات الموقعة والمجتمع المدني.

وهناك جوانب عديدة ينبغي أن أشير إليها في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أولها الجهود المتواصلة الرامية إلى الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية على أرض الواقع، حيثما تسمح الظروف الأمنية، بما في ذلك من خلال البرامج والمشاريع القطاعية. وفيما يتعلق ببعثة التقييم المشتركة في الشمال، فإن الحكومة قد أرسلت بالفعل تعليقاتها إلى لجنة المتابعة.

وينبغي لنا أيضاً أن نرحب بإنشاء الفريق المسؤول عن تحديد البنيان المالي لصندوق التنمية المستدامة للمناطق الشمالية من مالي داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بتمويل أولي يبلغ تقريباً ٣٠٠ مليون فرنك إفريقي، أي حوالي ٤٥٧ مليون يورو، للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، والذي يمثل مساهمة حكومة مالي من أجل السلام. وأود أن أشدد على الزيادة الكبيرة في مخصصات ميزانية الدولة من أجل تنفيذ اتفاق السلام في عام ٢٠١٦. بمبلغ ٢٥ مليون يورو، أي بزيادة نحو ١٦,٤ مليون يورو عن السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٤ آذار/مارس، عقدت المشاورات القطاعية في باماكو بشأن البنية التحتية للنقل في الشمال. وكانت جميع المشاريع التي قُدمت وخضعت لدراسات جدوى قد تلقت تعهدات تمويل، ونحن نحرز تقدماً على هذه الجبهة. وفي هذه المرحلة، يجب أن أحث شركاءنا الفنيين والماليين على الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها في المؤتمر الدولي لإنعاش وتنمية مالي الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

لدينا توضح بأنه ليس هناك تطابق بين ذلك العدد والعدد الموجود لدى وزارة العدل، وهذا يقودني مرة أخرى إلى دعوة البعثة إلى تقديم ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات المالية في غضون فترة زمنية معقولة، بغية تمكين حكومة مالي من الاستجابة إليها في الوقت المناسب.

وبالمثل، فإن الملاحظة الواردة في الفقرة ٣٦ من التقرير والتي نصها:

”فإن السلطات القضائية في مالي لم تشرع في الإجراءات الجنائية المتعلقة بهذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان“

ينبغي، من وجهة نظرنا، أن تخفف من حدتها الملاحظة الواردة في الفقرة ٣٣

”ومن بين المعوقات الرئيسية للإجراءات الجنائية عدم وجود موارد لوجستية للقضاة، وانعدام الأمن الذي منع السلطات القضائية من القيام فعلياً بتحقيقاتها خاصة في الشمال“.

وفي مواجهة هذه العقبات، وعلى النحو الذي أوصى به الأمين العام، فمن الأهمية بمكان أن يتم الإسراع في عملية تحقيق الاستقرار من خلال إعادة نشر قوات الدفاع والأمن في شمال مالي، والتشجيع على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتنفيذ الاتفاق.

وأيا كان الحال، أود أن أشير إلى الفقرة ٣٦ من التقرير وأن أذكر بطابع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وحقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك أي عفو عن مرتكبي هذه الجرائم، ولا سيما جرائم العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. لذلك تكرر مالي الإعراب عن استعدادها للتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وفي الملخص الذي عرضته للتو بشأن الحالة الراهنة، وفي ضوء التجديد المقبل لولاية البعثة، تود حكومة

وفيما يتعلق بالتنسيق الواجب، والأساسي في الواقع، للجهود المبذولة لكبح التهديدات المتكررة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أود أن أشير إلى مبادرات عملية نواكشوط ومجموعة دول الساحل الخمس (مجموعة الخمس)، وأشجع مجلس الأمن على دعم تفعيل قوة التدخل لمجموعة دول الساحل الخمس، التي اعتمدت طرائقها التشغيلية في ٤ آذار/مارس في نجامينا في اجتماع لوزراء دفاع المجموعة. كما أننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكفل أن يروّدا المجتمع الدولي بالدعم اللازم لإنشاء قوة تدخل تابعة للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أرحب بالبعثة المشتركة الأخيرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتقييم في مالي، والتي نأمل أن تعطي استنتاجاتها زخماً جديداً لهيكل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية.

وكما يعلم مجلس الأمن، فإن عدم الاستقرار العام في المنطقة يرتبط في جزء كبير منه بالتدهور المستمر للحالة السياسية والأمنية في ليبيا، الأمر الذي يحمل آثاراً مباشرة على بلدان الساحل، بما فيها مالي. وفي هذا الصدد، نحث على أن تستمر الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية. ولهذا السبب، الذي نتشاطر مع الدول الأخرى في المنطقة، يعارض وفد بلدي أي نوع من التدخل العسكري الانفرادي في البلد الشقيق ليبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بأن الأزمة المتعددة الأبعاد التي هزت بلدي في عام ٢٠١٢ أعقبت التدخل العسكري السابق في ليبيا.

وفيما يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام، أود أن أشير إلى أنه من المؤسف أن الأرقام المذكورة لا تمكننا من تمييز الحالات التي يمكن أن تُلحق مسؤوليتها على وجه التحديد على قوات الدفاع والأمن في مالي.

وفيما يتعلق بالمحتجزين الـ ٢٦٥ المشار إليهم في الفقرة ٣٢ من التقرير، فإن التمهيدات التي أجرتها الدوائر المعنية

بيئة أمنية متقلبة. وهذه التدابير ستسمح لنا بتحسين متابعة توصية الأمين العام الموجهة إلى الحكومة والداعية إلى أن نعزز وجود قوات الدفاع والأمن في الشمال، وبعبارة أعم، حتى يمكن بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، ولكي تكون هناك حماية أفضل للأشخاص والممتلكات. وستتيح هذه التدابير المجال لاستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهيئة بيئة أكثر مواتاة لعملية السلام وأنشطة بعثة الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا عزم حكومة مالي أن تتحمل مسؤولياته بالكامل، وندعو مجلس الأمن، بدوره، إلى الاضطلاع الكامل بمسؤولياته، أي حمل الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما تلك التي لم تفعل ذلك بعد، والأهم من ذلك، تكثيف وتيرة التغيير بغية تمكيننا من تحقيق الاستقرار في مالي بصورة نهائية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، في منطقة الساحل، ونأمل تعزيزهما خارجها.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعم الذي يواصل بلدي تلقيه من المجلس، وبصورة أعم من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي ككل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

مالي أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات، أولا، فيما يتعلق بتكثيف ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة، وبعد ذلك، الإسراع بعملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد بقوة، كما فعل الأمين العام في تقريره، على الحاجة إلى الإسراع بتنفيذ الاتفاق ككل، ولا سيما الأحكام المتصلة بالمسائل السياسية والمسائل الأمنية، التي تصبغ التنفيذ السليم لجميع البنود الأخرى من الاتفاق. وفي ظل تلك الخلفية، وفي ضوء كل ما قلته للتو، يبدو من الواضح جدا أن حكومة مالي قد أعطت زحما قويا واتخذت خطوات هامة نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. وقد رحبت الحركات الموقعة على الاتفاق علنا بهذه الإجراءات. إن اعتماد الجمعية الوطنية في الأسبوع الماضي قانونا بشأن السلطات المؤقتة هو كذلك برهان بليغ.

تعتقد حكومة مالي أيضا أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم هام وسريع من الحركات الموقعة بشأن المسائل الأمنية، لا سيما تكثيف عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونشر الدوريات المشتركة، وكما ذكر وكيل الأمين العام لادسوس، بإرسالها القوائم في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لنا المضي قدما في مجال حساس مثل هذا، أي في